قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٢ - ٢٠١٤

م.م. بيداء رزاق حسين
كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
جامعة البصرة

المستخلص

كشفت نتائج البحث عن وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه ونسبة التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وهو ما تؤكده العلاقة النظرية بينهما , مع وجود أثر موجب ومعنوي ضعيف في الأجلين القريب والبعيد , كما توصل البحث إلى ضرورة تطبيق سياسات تنموية واضحة واستراتيجية قطاعية طموحة وتوفير بيئة أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية ذات التوجه التصديري نحو القطاعات التي تحظى بميزة تنافسية في الاقتصاد العراقي الريعي .

Measuring the impact of macroeconomic variables on the flow of foreign direct investment in the Iraqi economy for the period(2003-2014)

Bydaa Razaq Hussein
Assist . Lecturer Basra university
College of Administration and Economics
Department of Economics

Abstract

The results of the research revealed a positive relationship between the independent variables and the dependent variable, the growth of GDP and per capita share and the index of foreign trade leads to an increase in foreign direct investment flows in Iraq, which is confirmed by the theoretical relationship between them, with a positive effect and weak morale in the short and long term, The study also called for the need to implement clear development policies and strategic sector ambitious and provide a more attractive environment for foreign investments with an export orientation towards sectors that enjoy a competitive advantage in the Iraqi economy rent .

المقدمة

نمت الاستثمارات الاجنبية المباشرة (FDI) بشكل كبير في السنوات العشرين الماضية , تجاوز نموها الانتاج العالمي ونمو التجارة الدولية, وعلى الرغم من ان معظم الاستثمارات الاجنبية المباشرة تتركز في الدول المتقدمة , الا ان تدفقاته اصبحت متزايدة الاهمية في البلدان النامية , هذا التدفق الكبير ادى بواضعي السياسات الاقتصادية في البلدان النامية الى تركيز جهودهم لجذب المزيد من رؤوس الاموال الاجنبية بعد ادراكهم لتأثيراتها على الاداء الاقتصادي للبلد المضيف , من خلال نقل تكنولوجيا حديثة , والمساهمة في تراكم راس المال , وزيادة الخبرات الادارية والتنظيمية العالية , فأصبحت معظم الدول تتسابق الى منح تحفيزات وتحديث تشريعاتها لدعم الاستثمار الاجنبي المباشر , في ظل تواجد فجوة (الادخار- الاستثمار) والصادرات والواردات , ويعد العراق من الدول النامية التي اعتمدت جملة من المزايا والحوافز لجذب المستثمرين الاجانب بعد عام ٢٠٠٣ وهذا في اطار اعادة التوازن الداخلي والخارجي والعمل على بعث النشاط الاقتصادي على قواعد فعالة , من خلال قانون الاستثمار رقم(١٣) لسنة ٢٠٠٦, الذي ساعد على توفير بيئة جديدة للاستثمار تدعمت بتدابير لدعم الاستثمار والتي ادت الى زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ولو بشكل متواضع جدا" بسبب عدم تعزيز قانون الاستثمار بتوفير بيئة مواتية للمستثمرين الاجانب كالأمن والاستقرار السياسي بشكل عام.

مشكلة البحث :- يعاني الاقتصاد العراقي من تشوهات اقتصادية واجتماعية عديده , منها تركز الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار في القطاع النفطي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة , الاّ ان هذ النمو متأت فقط من النفط وهذا ما جعل العراق دولة ريعية .

هدف البحث : يهدف البحث لاختبار العلاقة التفاعلية بين تطور احجام الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق , لمعرفة مدى ودرجة تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية , بالاعتماد على سلسلة زمنية تشمل المدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهجية قياسية حديثة معروفه باسم (ARDL) Autoregressive Distributed lag .

فرضية البحث :- يقوم البحث على اختبار الفرض القائل بان هناك علاقة ايجابية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية كنمو الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه ونسبة التجارة الخارجية وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق .

هيكلية البحث :-

المبحث الاول:- الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

اولا" :- مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر

ثانيا" :- الاستثمار الاجنبي المباشر في ادبيات المتغيرات الاقتصادية الكلية

١- الاثار المباشرة (Direct Effects)

٢- الاثار غير المباشرة (Indirect Effects)

المبحث الثاني :- واقع الاستثمار الاجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق.

اولا" :- الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق .

ثانيا" :- المتغيرات الاقتصادية الكلية واثرها على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق .

المبحث الثالث :- قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج ARDL.

اولا" :- توصيف بيانات البحث

ثانيا" :- توصيف متغيرات البحث

ثالثا" :- صياغة النموذج

رابعا":- اختبار منهجية البحث

خامسا" :- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

سادسا" :- تقدير النموذج ARDL

سابعا":- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

الاستنتاجات

التوصيات

المبحث الاول
الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

اولا" :- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

عرف صندوق النقد الدولي (IMF) الاستثمار الاجنبي المباشر على انه فئة من فئات الاستثمار عبر الحدود الذي يرتبط بمقيم في الاقتصاد ما يتمتع بالسيطرة او درجة عالية من النفوذ في ادارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر (صندوق النقد الدولي , ٢٠٠٩ , ص١٠٠), اما مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فاعتبرته على انه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الاجل تعكس مصلحة دائمة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الاجنبي المباشر او المنشاة الام) في منشاة مقيمه في اقتصاد غير الاستثمار الاجنبي المباشر (الاستثمار الاجنبي المباشر او فروع المؤسسة او الشركة التابعة الاجنبية). (UNCTAD,1999,٤٦٥P) , وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الاجنبي المباشر على انه ذلك الاستثمار الذي يتضمن وجود علاقة طويلة الاجل بين شركة في الدولة الام (الدولة التي تنتمي اليها الشركة المستثمرة) وشركة تابعة لدولة اخرى (الدولة المضيفة للاستثمار) ودرجة كبيرة من التأثير على عمليات الشركة. (OECD,2000,P:7-8) , وتشترك هذه المنظمات في اعتبار نسبة ١٠% أو اكثر لملكية الأسهم او قوة التصويت استثمار اجنبيا" , وحسب تصنيف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فان للاستثمار الاجنبي ثلاثة عناصر :

- مساهمة المستثمر المبدئية في راس المال Equity capital
-العائدات المعاد استثمارها Reinvested earnings
- رؤوس أموال أخرى , مثل القروض الداخلية Intra-company, صفقات الديون التي تبرم بين الفروع الخارجية والشركة الام , ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر أربعة أنواع بحسب الهدف من الإنتاج منها : للسوق المحلي , وبغرض الإحلال محل الواردات , ومن أجل التصدير , والهادفة إلى إنشاء مشروعات البنية التحتية. (United Nations , ٢٠٠٧,٤٥P) .

ثانيا" :- الاستثمار الأجنبي المباشر في أدبيات المتغيرات الاقتصادية الكلية

على الرغم من وجود مجموعة كبيرة من الأدلة التي تشير إلى إن المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو في الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه والانفتاح الاقتصادي تؤثر ايجابيا" على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر , إلا إن عدداً من الدراسات كشفت عن أن المتغيرات الاقتصادية ليس لها تأثير مهم أو سلبي واضح على الاستثمار الأجنبي المباشر, إن تباعد النتائج التجريبية جاءت نتيجة القصور في المنهجية وعدم اكتمال البيانات واختيار طرق التقدير , فضلا عن مشاكل الاقتصاد القياسي كالتحيز وعدم كفاية درجات الحرية وحذف المتغيرات وعدم تحديد سببية ملائمة بسبب فقدان المعلومات الديناميكية ونتيجة لذلك يبقى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاجنبي المباشر غامضا" حتى بعد ضبط العوامل الحاسمة كالناتج المحلي الاجمالي للاستثمارات المحلية , ودرجة الانفتاح , ورأس المال البشري.(Eldin ,٢٠١٣ , ٤٩P) , ويمكن تقسيم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية الى الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة :-

١- الآثار المباشرة (Direct Effects)

اعتبرت نماذج النمو النيوكلاسيكية الاستثمار الأجنبي المباشر كإضافة لتراكم رأس المال في الاقتصاد المضيف , فهو يسهل ادماج مدخلات جديدة وانواع عديدة من السلع الوسيطة في الانتاج , كلما زاد حجم راس المال المادي للفرد في البلد المضيف يزيد قدرتها الانتاجية وزيادة نمو إنتاج الفرد أيضا , ومع تناقص الغلة لرأس المال يتوقع أن يتم تأثير الاستثمار الأجنبي في الإنتاج ليكون في الاجل القصير , وفي هذا الاطار فان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر مباشرة على النمو من خلال تدفق رؤوس الاموال على المدى القصير . (pravakar, , ٢٠١٤ ,٢٠٣P)

ومن المفترض ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي الى تحفيز المدخرات المحلية وتحفيز التكنولوجيا من خلال الابتكار وادماج التكنولوجيات المتقدمة في عملية الانتاج , باعتبار ان القدرة الانتاجية المتفوقة التي تسيطر عليها الشركات الاجنبية (من خلال توسعها افقيا وعموديا")

, ومن ثم فالاستثمار الاجنبي المباشر يعد المصدر المباشر لنقل التكنولوجيا الاجنبية ونمو الانتاجية. (Eldin,٢٠١٣,P7)

٢- الاثار غير المباشرة (Indirect Effects)

اعتبرت النماذج النيوكلاسيكية ان النمو بعيد الاجل يمكن حدوثه من خلال نمو القوى العاملة والتقدم التكنولوجي , وقد ادى ظهور نماذج النمو الداخلي الى التأكيد على انه من الممكن للاستثمار الاجنبي المباشر ان يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد , اعتمادا على حجم الاستثمار الاجنبي المباشر والاثار الجانبية المحققة في البلد المضيف من خلال دور المعرفة وانتشار الاثار التكنولوجية كعامل داخلي للإنتاجية, كما تترتب على انشطة مؤسسات الاعمال الاجنبية اثار غير مباشرة على الاقتصاد المحلي من خلال المنافسة والتقليد وانتقال العمالة واقامة الروابط الراسية , التعلم بالممارسة ومهارات اليد العاملة , وبصفة خاصة في الشركات المحلية التي تهدف الى تحسين الانتاجية من خلال تقليد التقنية المستخدمة في المؤسسات متعددة الجنسية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, ٢٠١٤, ص١٥), ان ارتفاع الفجوة التكنولوجية بين الشركات الاجنبية والشركات المحلية , يؤدي الى ادخال التكنولوجيات الجديدة نحو الشركات المحلية لتحسين الكفاءة الانتاجية, وان المساعدة التقنية وتدريب الموظفين المحليين , واعتماد اكثر فعالية للممارسات التنظيمية والادارية يمكن ان تؤدي الى تحسين المعرفة والمهارات الادارية والانتاجية للشركات المحلية ونوعية راس المال البشري المحلي (التعلم بالمشاهدة). (P٥, ٢٠١٤, Olusanya,

المبحث الثاني

و اقع الاستثمارالأجنبي المباشروالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي

مثلت الاستثمارات الاجنبية المباشرة بعد عام ٢٠٠٣ أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد العراقي في ضوء ما يعانيه من معضلات اقتصادية تتمثل في الاختلالات الهيكلية والتضخم والبطالة والفقر .. الخ , الاّ انه لم يسهم بصورة كبيرة في رفع معدلات النمو والتنمية في العراق بسبب عدم توفر متطلبات المناخ الاستثماري الملائم لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر .

أولاً: و اقع الاستثمارالاجنبي المباشرفي العراق .

تركزت الاستثمارات الاجنبية المباشرة بشكل اساسي في قطاع النفط والغاز بنسبة ٤٣% وقطاع العقارات بنسبة ٣٩% والمواد الكيميائية ٧% عام ٢٠١٤ . (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان ، ص١٤٣) , كما في الشكل رقم (١).

شكل رقم (١)

الاستثمارات الاجنبية الواردة الى العراق حسب التوزيع القطاعي للمده (٢٠٠٣-٢٠١٤)

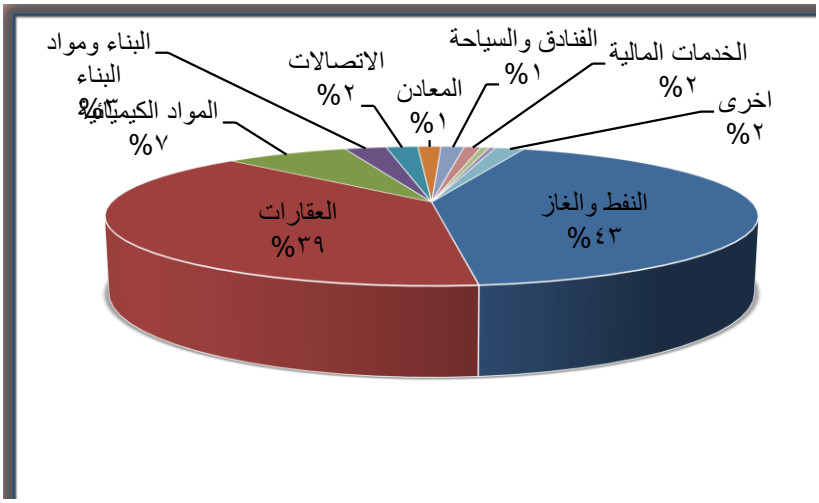

المصدر :- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات , المناخ الاستثماري في الدول العربية , الكويت , ٢٠١٥, ص١٤٣.

وفيمـا يتعلق بنشاط العـراق على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديـدة فتشير قاعدة بيانات FDI Markets التابعة لمؤسسة فاينانشيال تايمز العالمية الى ما يلي:-

١- خلال المدة مابين ٢٠٠٣- ٢٠١٥ بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ٣٠٧ مشروعات يتم تنفيذها من قبل ٢٣٨ شركة عربية وأجنبية ، بلغت التكلفة الاستثمارية لتلك المشروعات نحو ٦٠. ٢٤ مليار دولار , كما في الجدول (١).

جدول (١)

عدد مشروعات الاستثمارالاجنبي المباشرفي العراق للمدة من (٢٠٠٣- ٢٠١٥)

السنة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الشركات
٢٠٠٣	٣١	٥.١٨٠.٥	٣١
٢٠٠٤	٥	١٦٧.٤	٥
٢٠٠٥	٩	١.٧٩٨.٨	٨
٢٠٠٦	٥	٤.٧٢٩.٤	٥
٢٠٠٧	٣	٤٧٣.٨	٣
٢٠٠٨	١٩	١٢.٨١٢.٩	١٧
٢٠٠٩	٢٤	٧.٨٤٣.٨	٢٢
٢٠١٠	٣٨	٤.٢٠٧.٩	٣٨
٢٠١١	٣٥	٨.٧٣١.١	٣٠
٢٠١٢	٣٤	٩٧٧.٨	٢٧
٢٠١٣	٥٣	١٠.٢٢٧.٢	٤٥
٢٠١٤	٢٦	٢.٢٧٣.٧	٢٤
٢٠١٥	١٥	٨١٦.١	١٣
الاجمالي	٣٠٧	٦٠.٢٤٠	٢٣٨

المصدر : (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات) ، مناخ الاستثمار في الدول العربية, الكويت ، ٢٠١٥, ص١٥.

٢- خلال المدة ما بين ٢٠١١- ٢٠١٥ حلت الولايات المتحدة الامريكية والامارات وروسيا على التوالي في قائمة اهم الدول المستثمرة في العراق حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات ، فيما بلغت حصة الدول الثلاث نحو ٨٠% من الاجمالي, كما يتضح ذلك في جدول (٢).

جدول (٢)

اهم الدول المستثمرة في العراق خلال المدة من (٢٠١١-٢٠١٥)

الدولة	عدد المشروعات	التكلفة مليون دولار	عدد الشركات
الولايات المتحدة الامريكية	٢٥	١٠٠٠٥	١٩
الامارات	٢٨	٥.٢٦٣	٢٠
روسيا	٥	٣٠٠٣٧	٣
هولندا	٢	١٠٠٠٤	١
كندا	١	٨٥٠.٢	١
تركيا	١٦	٥٠٢.٢	١٣
الهند	٢	٤٥٤.٨	٢
الكويت	٢	١٨٨.٦	٢
لبنان	١١	١٦٦.١	٦
اخرى	٦٢	١.٢٥٧	٥٧
الاجمـالي	١٥٤	٢.١٨٢.٤٦٦٣	١٢٤

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، منـاخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت ، ٢٠١٥، ص٦٦ .

٣- تصدرت شركة شل النفطية قائمة أهم ١٠ شركات مستثمرة في العراق , إذ تنفذ ٦ مشروعات بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ٦.٧ مليار دولار ، تليها شركة شيفرون النفطية الامريكية حيث تنفذ مشروعاً واحداً بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ٦ مليار دولار وكما يوضحه ذلك جدول رقم (٣) .

جدول (٣)

أهم ١٠ شركات مستثمرة في العراق خلال المدة من (٢٠٠٣-٢٠١٥)

الشركة	الدولة	عدد المشروعات	التكلفة(مليون دولار)
Royal Dutch shell plc	هولندا	٦	٦.٧٢٧
Chevron Corporation	الولايات المتحدة الامريكية	١	٦.٠٠٠
Embarq properties	الامارات	١	٣.٠٠٠
Gazprom	روسيا	١	٢.٠٠٠
Claremont Group	الولايات المتحدة الامريكية	٢	١.٧٥٤
Exxon Mobil	الولايات المتحدة الامريكية	١	١.٦٥٠
Luk oil	روسيا	٣	١.٠١٥
Abu Dhabi water and Electricity Authority (ADWEA)	الامارات	٢	٨٧٢
Oryx petrdeum	كندا	١	٨٢٥
Range Holdings other Companies	الامارات	٢	٤٥٦

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت ، ٢٠١٥، ص٦٥ .

٤- ارتفع حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بعد عام ٢٠٠٣ الى (٣٠٠) مليون دولار عام ٢٠٠٤ ثم الى (٥١٥) مليون دولار عام ٢٠٠٥ وبمعدل نمو سنوي موجب (٧. ١٧%) هذا الارتفاع كان بسبب بيع تراخيص شركات الهاتف النقال في العراق وكذلك التحسن النسبي في الامن والاستقرار ، اذ بلغت نسبة التغير (٨%) ، وفي عام ٢٠٠٦ ومع انتشار العنف والارهاب انخفض حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى (٣٨٣) مليون دولار بنسبة تغير سالبة (٦٣. ٢٥- %) الا انه مع التحسن الذي طرأ عليه عام ٢٠٠٧ من خلال توسع وزيادة سيطرة الحكومة على الجانب الامني ارتفع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى (٤٤٨) مليون دولار عام ٢٠٠٧ ونسبة تغير موجبة (١٧%) أي ازدادت نحو ٦٥ مليون دولار عن ما كانت عليه عام ٢٠٠٦ , (حسن ، ٢٠١٠،

ص ٦٨- ٦٩) ثم ارتفع حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق على اثر قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ الى (١٨٥٦) مليون دولار عام ٢٠٠٨ ثم انخفض الى (١٥٩٨) (١٣٩٦٩) مليون دولار لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي بسبب تردي الاوضاع السياسية والامنية وكذلك تأثيرات الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ ، وفي ٤/ ١/ ٢٠١٠ تم اصدار قانون (٢) لسنة ٢٠١٠ وهو قانون التعديل الاول لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ، وعلى اثر هذا القانون وما حمله من تحسن للمناخ الاستثماري ارتفعت حجم التدفقات الاستثمارية الوافدة الى (١٨٨٢) مليون دولار عام ٢٠١٣ كما في جدول (٤) , جاء ذلك نتيجة انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية التي تعد خطوة مهمة على طريق الاندماج في الاقتصاد العالمي ، وفتح الطريق امام الصادرات العراقية للوصول الى الاسواق العالمية مما خلق البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي الى بيئة اعمال مواتية للقطاع الخاص تتجه نحو المجالات الاستثمارية, وقد حقق قطاع البناء والتشييد على مستوى القطاعات الاقتصادية الاخرى ارتفاعاً في قيمته المضافة نتيجة التوسع الحاصل في انجازات القطاع الحكومي والخاص والمتمثل ببناء المجمعات السكنية والتجارية والابنية المدرسية والمستشفيات ومشاريع الترفيه والقاعات الرياضية .(البنك المركزي العراق ، ٢٠١٣ ، ص١٨) وسجل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق تراجعاً بلغ نحو (٤١٧٨١) مليون دولار عام ٢٠١٤ . يعزى ذلك إلى توقف العديد من المشاريع بسبب التدهور الحاصل في الاوضاع الامنية في المناطق التي سيطر عليها داعش , فضلاً عن ضعف التمويل الحكومي للمشاريع بسبب الانخفاض الحاصل في اسعار النفط وعدم اقرار الموازنة لعام ٢٠١٤ ، مما سبب تلكوءاً في تنفيذ المشاريع الخدمية والاستثمارية وعزوف عدد كبير من المقاولين والمستثمرين لعدم تسديد مستحقاتهم المالية عن تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية. (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٤ ، ص١٥) .

جدول رقم (٤)

تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) مليون دولار

السنة	FDI
٢٠٠٣	-
٢٠٠٤	٣٠٠
٢٠٠٥	٥١٥
٢٠٠٦	٣٨٣
٢٠٠٧	٤٤٨
٢٠٠٨	١٨٥٦
٢٠٠٩	١٥٩٨
٢٠١٠	١٣٩٦
٢٠١١	١٨٨٢
٢٠١٢	٣٤٠٠
٢٠١٣	٥١٣١
٢٠١٤	٤٧٨١

Source:

1. UNCTND , WORLD Investment Report 2015 , (NEWYORK , and Geneva , 2015) , P 215.

ثانياً : المتغيرات الاقتصادية الكلية و أثرها في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق .

تحرص العديد من المؤسسات على تزويد المستثمرين ، وصانعي القرار بمعلومات رسمية ، تساعدهم في اتخاذ القرار ، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات والمتغيرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول ، والتي تمنعها من جذب المستثمرين الاجانب ، ومن الجدير بالذكر ان نوضح التداخل بين مصطلح المؤشر (Indicator) ومصطلح المتغير (Variable) ، ويكون المؤشر مقياساً مباشراً كاملاً أو جزئياً لعامل اقتصادي واحد أو أكثر له تأثيره على الاقتصاد الكلي ، اما مصطلح المتغير فيطلق على اية ظاهرة اقتصادية كمية قابلة للتغيير بالزيادة أو النقصان كالدخل القومي والاستهلاك والادخار .. الخ وفي

التحليل الاقتصادي نفرق بين المتغير المستقل Independent والمتغير التابع Dependent , والظواهر الاقتصادية يتم دراستها من خلال مجموعة من المتغيرات التي ترتبط مع بعضها بمجموعة من العلاقات داخل النموذج (علي ، ٢٠١٦ ، ص ٣٤٤) , وعليه سيتم التعرف على بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق .

١- معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في العراق

سجلت معدلات النمو نسباً متفاوتة خلال المدة (٢٠٠٣- ٢٠١٤) ، فقد انخفض معدل النمو من (١٦. ٥٤%) عام ٢٠٠٤ الى (٣٨. ١%) عام ٢٠٠٧ نتيجة للتدهور الامني والسياسي ، ومع التحسن النسبي في الوضع الامني والاقتصادي للبلد وزيادة عائدات النفط المصدر نتيجة لارتفاع أسعار النفط عالمياً ارتفع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي نحو (٢٣. ٨%) عام ٢٠٠٨ حصيلة لمعدلات نمو متفاوتة حققتها بعض القطاعات الاقتصادية باستثناء (قطاع الزراعة) بسبب انخفاض معدلات سقوط الامطار وهبوب العواصف الترابية بكثرة والتي الحقت الاذى بكثير من المحاصيل الزراعية وشحة المياه وعدم كفايتها للإرواء وارتفاع ملوحة الارض وانخفاض الاستثمار في هذا القطاع الحيوي واغراق السوق بالمحاصيل الزراعية المستوردة , الامر الذي انعكس فـي ضعف الانتاج وقلة النمو, اما قطـاع النفط فقد ازدادت عـائدات النفط الخام بنسبة (٨. ٣٥%) . (البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٨ ، ص١٨) , وفي عام ٢٠٠٩ انخفض معدل النمو ليصل الى (٣٨. ٣%) تزامناً مع تداعيات النفط الخام العالمية وانخفاض عائدات النفط الخام بنسبة (٦. ٣٣%) مقارنةً مع عام ٢٠٠٨ . (البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٨ ، ص٢٠) .

وتشير بيانات جدول (٥) الى ارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٤٠. ٦%) عام ٢٠١٠ يعود ذلك الى ارتفاع نسبـة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي خـلال عام ٢٠١٠ وبنسبة (٨ .٤٢%) مرتفعاً بذلك معدلا سعر برميل النفط نسبة (٢. ٢٨%) قياساً بالعام

السابق ، فضلاً عن ذلك التعافي في القطاعات الاقتصادية الاخرى باستثناء قطاع البناء والتشييد, إذ أن زيادة الطلب على الاراضي مع تزايد اعداد المهجرين ادى الى ارتفاع أسعارها والى ارتفاع كلف البناء مما انعكس في تفاقم ازمة السكن وارتفاع بدلات الايجار الى مستويات عالية . (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٠ ، ص٦) , وسجل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً بنسبة (٩٤. ١٣%) عام ٢٠١٢ ، كان قطاع النفط المحرك الاساس لهذا الارتفاع نتيجة ارتفاع معدل سعر برميل النفط الخام بنسبة (٣. ١%) . (البنك المركزي العراقي, ٢٠١٢ ، ص٥) .

ومن الجدير بالذكر ان هذا النمو كان مدفوعاً بزيادة إنتاج النفط وليس بتنويع مصادر تكوين الناتج المحلي فلا يزال الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل بنيوية خطيرة يأتي في مقدمتها أحادية هذا الاقتصاد واعتماده على النفط كمصدر رئيس لتكوين الدخل المحلي وبقاءه رهينة لتقلبات السوق النفطية , ونتيجة للأوضاع السياسية غير المستقرة واستمرار تردي الوضع الأمني والعمليات العسكرية ضد المجاميع الإرهابية (داعش) التي تواجدت في عدد من المحافظات العراقية ، والتي ادت الى تدمير وتخريب البنى التحتية لهذه المناطق , لاسيما في ظل وجود بعض الحقول النفطية المهمة في هذه المناطق ، الى جانب الهبوط السريع في أسعار النفط العالمية منذ منتصف ٢٠١٤ والتي ادت الى انخفاض عوائد الصادرات النفطية لاعتماد الاقتصاد العراقي على ايراداته المتحققة من الصادرات النفطية وعدم تنوع مصادر الدخل ، الأمر الذي أدى إلى تراجع مستويات نمو الناتج المحلي الاجمالي الى (٧٠. ٠%) عام ٢٠١٤ .

جدول رقم (٥)

بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٤)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية GDP مليون دينار	معدل نمو اجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الف دينار	الصادرات مليون دينار(X)	الاستيرادات مليون دينار(M)	M+X % GDP
٢٠٠٣	٢٩٥٨٥٧٨٨.٦	_	٢٤١٩٧٣٠.٦	١٩٥٢٦٦٨٩.٦	١٩٢٣١٢٥٦	١٣١

٢٠٠٤	٥٣٢٣٥٣٥٨.٧	٥٤.١٦	٣٦٣٢٥٤٤.١	٢٥٨٧٩٣٨٣	٣٠٩٥٢٢٤١.٩	١٠٧
٢٠٠٥	٧٣٥٣٣٥٩٨.٦	٤.٤٠	٣٦٩٥٢٥٦.٧	٣٤٨٨١٩٨٤	٢٩٤٤٢٩٤٤	٨٧.٥
٢٠٠٦	٩٥٥٨٧٩٥.٨	١٠.١٦	٣٩٦٩٢٧.٩	٤٥٠٣٢٧٥	٢٧٥٩٣٥٦٢.٥	٧٦
٢٠٠٧	١١١٤٥٥٨١٣.٤	١.٣٨	٣٩٢٥٨٢٢.٩	٥٠١٦٠٥٣٠	٢٣١٧٢١٦٣	٦٦
٢٠٠٨	١٥٧٠٢٦٠٦١.٦	٨.٢٣	٤١٤٣٦١٥.٤	١٥٧٠٢٦١١٩.٧	٣٥٩٩٤٢٤١.٦	١٢٣
٢٠٠٩	١٣٠٦٤٢١٨٧	٣.٣٨	٤١٢٥٨٦١.٥	٤٦١٣٣١٠٠	٤١٢٨٣٤٥٠	٦٧
٢٠١٠	١٥٨٥٢١٢١١.٥	٦.٤٠	٤٩٨٨١٤١.١	٦٠٥٦٣٨٨٠	٤٣٦٧٣٧٦٠	٦٦
٢٠١١	٢١١٣٠٩٩٥٠.٦	٧.٥٥	٦٥١٨٧٥٢.٦	٩٣٢٢٥٦٠٠	٤٧٥٣٩٤٤٠	٦٧
٢٠١٢	٢٢٩٤١٤٦١٢.٥	١٣.٩٤	٧٤٣١٩١٨.٨	١٠٩٨٤٧٦٩٤	٥٨٤٨٠٧٣٠	٧٣.٤
٢٠١٣	٢٧٣٥٨٧٥٢.٩	٦.٥٧	٧٧٩٥٤٥٥.٥	١٠٤٦٤٥٥	٣٩٠٥٧١٨٥.٣	١٤.٣
٢٠١٤	٢٥٨٩٠٠٦٣٣.١	٠.٧٠	٧١٩٠٧٧٥.٠	٩٨٥٣٩٥	٤٣٢٦١٧١١.١	١٦.٧

لمصدر: (١) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية (٢٠٠٣-٢٠١٥) .

(٢) WORLD BANK REPORT ,Algeria investment climate assessment,2003,p2.

(٣) العمود (٢) و (٦) من استخراج الباحثة .

٢- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تذبذباً خلال المدة من (٢٠٠٣- ٢٠١٤) بلغ نحو٢٤١٠٧٢ ديناراً عراقياً عام ٢٠٠٣ مرتفعاً بعد ذلك الى ٤. ٤١٤٣٦١٥ دينار اً عراقياً عام ٢٠٠٨, جاء ذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي انعكس إيجاباً على ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على مدار الاعوام التالية وصولاً الى عام ٢٠١٢ إذ بلغ نحو ٨. ٧٤٣١٩١٨ دينارا عراقيا , ويعود ذلك الى ارتفاع كمية النفط الخام المنتج من ١. ٩٧٠ مليون برميل لعام ٢٠١١

الى ٩. ١٠٧٠ مليون برميل عام ٢٠١٢ أي بمعدل زيادة قدره (١١%) , وهذا ما يعكس اولوية القطاع النفطي في توليد الناتج المحلي الاجمالي وانعكاسه على ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه. (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٠ ، ص٩)

وفي عام ٢٠١٤ انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى ٠. ٧١٩٠٧٧٥ دينارا عراقيا بسبب عدم إقرار الموازنة العامة الاتحادية فضلاً عن تراجع أسعار النفط العالمية الى مستويات غير مسبوقة حتى وصل الى دون الـ ٥٠ دولار للبرميل ، ان عدم اقرار الموازنة كان له الأثر السلبي الواضح على قطاعات الاقتصاد العراقي كافة سواء من ناحية تعطل الخطة الخمسية (٢٠١٣- ٢٠١٧) وتوقف عملية التنمية وتلكؤ تنفيذ المشاريع الخدمية والاستثمارية وعزوف عدد كبير من المقاولين والمستثمرين بسبب الاوضاع الامنية وكذلك عدم تسديد مستحقاتهم المالية مما أثر في عملية تنفيذ العديد من المشاريع . (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٤، ص١٥)

٣- مؤشر التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي

أدى الانفتاح الاقتصادي الى تغير نمط المعيشة للأسرة ، حيث برزت الحاجة لاستهلاك سلع وخدمات لم تكن معروفة من قبل ، ان ارتفاع هذا المؤشر الى (٤٥%) فأكثر يعد مؤشراً على درجة الانفتاح الاقتصادي ، ويمكن حساب هذا المؤشر بحسب المعادلة التالية :- (Christine ، 2004 , P13)

الصادرات (X) + الاستيرادات (M)

% ١٠٠ X ----------

الناتج المحلي الاجمالي

تجدر الاشارة الى ان ارتفاع هذا المؤشر في دولة ما ليس دليلاً على التبعية الاقتصادية ، فمثلاً اليابان تشهد دائماً ارتفاع نسبة هذا المؤشر ، لذلك ليس من المعقول اعتبار اليابان من الدول التابعة اقتصادياً ، الاّ ان هذا القول يمكن ان ينطبق على الدول النامية .

في عام ٢٠٠٣ ومع دخول قوات التحالف للعراق وتدمير البنية التحتية وغياب الامن والاستقرار وتراجع مؤشرات الاداء الاقتصادي في القطاعات الانتاجية والخدمية سعت الحكومة الى زيادة الاستيرادات لتقليل الاثار السلبية عن كاهل المواطن العراقي مع زيادة الصادرات النفطية أي تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي السريع ، وكان الدافع الاول من وراء ذلك هو تحسين مستوى المعيشة للمواطن العراقي ومن ثم بلوغ مستوى من الرفاهية الاقتصادية , ويتضح من الجدول (٥) ارتفاع مؤشر الانفتاح الاقتصادي الى (١٣١%) عام ٢٠٠٣، وفي عام ٢٠٠٧ ونتيجة لزيادة العمليات المسلحة والارهاب وتعرض الانابيب النفطية للتدمير فضلاً عن انتشار العنف , انخفض مؤشر

الانفتاح الاقتصادي ليصل الى (٦٦%), وبعد ان تمكنت الدولة في عام ٢٠٠٨ من الحد من العمليات الارهابية الامر الذي ادى الى ارتفاع مؤشر الانفتاح الاقتصادي ليصل الى (١٢٣%) ثم أخذ بالانخفاض خلال المدة (٢٠٠٩- ٢٠١١) نتيجة تداعيات الازمة المالية العالمية وذلك من خلال تراجع اسعار النفط ، فقد سجلت الصادرات النفطية لعام ٢٠٠٩ انخفاضاً بنسبة (٣٧%) لتبلغ (٠. ٣٩) مليار دولار مقارنة بـ (٩. ٦١) مليار دولار عام ٢٠٠٨ . (البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٩ ، ص٦) , وفي عام ٢٠١٢ ارتفع مؤشر الانفتاح الاقتصادي بلغ نحو (٤. ٧٣%) جاء ذلك نتيجة انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية الذي يعد خطوة مهمة على طريق الاندماج في الاقتصاد العالمي ، وفتح الطريق أمام الصادرات العراقية للوصول الى الأسواق العالمية . (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٤ ، ص١٧) .

ثم عاود مؤشر التجارة الخارجية لينخفض نحو (٧. ١٦%) عام ٢٠١٤ بسبب انخفاض اسعار النفط إذ تراجع سعر برميل النفط من (١٠٥) دولار في شهر كانون الثاني ٢٠١٤ فضلاً عن ذلك ارتفاع الانفاق العسكري لمواجهة الحرب (داعش).(البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٤ ، ص٢٥) ، مما نتج عن ذلك عجز كبير في الموازنة العامة وانكماش وركود واضح في فعاليات القطاعات الاقتصادية ، وخاصة وان ما يتسم به الاقتصاد العراقي من ريعية متمثلة بالاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات ، فضلاً عن سوء توزيع واستخدام الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط الخام الى جانب عدم وجود استراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والابتعاد عن الاستثمار في القطاعين الصناعي والزراعي وما ينشأ عنهما من انكشاف الاقتصاد للعالم الخارجي ، خاصة وان اغلب مكونات سلة المستهلك العراقي استيرادية الامر الذي سيبقي الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات السعرية في العالم سلباً وايجاباً الى جانب الطبيعة الإنفاقية المرتفعة للاقتصاد العراقي .

المبحث الثالث

قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاجنبي المباشر باستخدام نموذج ARDL

أولا : توصيف بيانات البحث

اعتمد البحث على بيانات سنوية تغطي المدة الزمنية (٢٠٠٣ – ٢٠١٤) التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مناخ الاستثمار التابعة للبنك الدولي , وإحصاءات المالية الدولية وميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي واحصاءات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) وبيانات مكتب

إحصاءات الأمم المتحدة وقاعدة بيانات اللجنة الأوربية (يور وستات)حول الشركات المتعددة الجنسيات .

ثانيا :توصيف متغيرات البحث

اعتمد البحث على أربعة متغيرات أساسية يمكن توصيفها كالآتي :

FDI: الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير معتمد .

GGDP: نمو الناتج المحلي الاجمالي كمتغير مستقل .

AGDP: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمتغير مستقل .

X : نسبة التجارة الخارجية بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي كمتغير مستقل .

ثالثا : صياغة النموذج

لقياس اثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة بنمو الناتج المحلي الاجمالي ، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، والتجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي على المتغير المعتمد والمتمثل بالاستثمار الاجنبي المباشر ، يمكن صياغة النموذج كلاتي :

$$FDI = F(GGDP, AGDP, X)$$

رابعا : اختيار منهجية البحث

يعتمد اختيار منهجية البحث على طبيعة المتغيرات المستخدمة ودرجة تكاملها ، فاذا كانت متغيرات البحث متكاملة من نفس الرتبة في الفرق الاول او الثاني يمكن استخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون ، اما اذا كانت المتغيرات مختلفة في درجة تكاملها (خليط من درجة التكامل) يكون منهج اختبار الحدود ملائم ، في حين اذا كانت المتغيرات مستقرة في المستوى يمكن تقدير معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى مباشرة وتكون النتائج صحيحة وغير مزيفة, ولذلك فان الخطوة العملية الاولى تتمثل في اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث ومعرفة درجة تكاملها .

خامسا : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يوفر برنامج **E-views9** عدة معايير لاختبار السلاسل الزمنية اهمها : اختبار ديكلي فوللر الموسع (ADF) واختبار فيلبس – بيرون (PP) ، ويتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في ثلاثة نماذج انحدار : الاول انحدار الثابت constant والثاني انحدار الثابت مع اتجاه عام constant & Trend والثالث بدون ثابت واتجاه عام None , ولأهمية الثابت والاتجاه سوف نعتمد على النموذج الثاني سواء في اختبار ديكلي فوللر الموسع او اختبار فيلبس – بيرون . ويلخص الجدول رقم (٦) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية .

جدول رقم (٦)

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

المتغيرات	Test ADF (ثابت واتجاه) 5%	Test PP (ثابت واتجاه) 5%	Test ADF (ثابت واتجاه) 5%	Test PP (ثابت واتجاه) 5%	درجة تكامل السلسلة
	المستوى		الفرق الأول		
(FDI)	-3.933364	-3.933364	-4.246503	-4.008157	I(1)
t-test	-3.078133	-2.626869	-4.323411	-6.667544	
(GGDP)	-3.933364	-3.933364			I(٠)
t-test	-5.047790	-4.719603			
(AGDP)	-4.0088157	-3.933364	-4.246503	-4.008157	I(1)
t-test	-3.213486	-2.966179	-2.669739	-4.327015	
(NX)	-4.0088157	-3.933364	-3.460791	-3.460791	I(1)
t-test	-2.112236	-2.183198	-3.556977	-3.602956	

المصدر : نتائج برنامج E-views 9

يلاحظ من الجدول اعلاه ما يلي :

١- استقرار السلسلة الزمنية (GGDP) في المستوى ، اذ يلاحظ ان قيمة (t) المحسوبة اكبر من مثيلتها الجدولية عند مستوى معنوية (5%) .

٢- عدم استقرار السلاسل الزمنية (FDI) ، (AGDP) ، (NX) في المستوى واستقرارها عند الفرق الاول عند مستوى معنوية (ARDL) .

والنتيجة ان السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة بدرجات تكامل مختلفة ، ويفضل في مثل هذه الحالة اعتماد منهجية (ARDL) .

سادسا : تقدير نموذج ARDL

يدمج نموذج (ARDL) بين الانحدار الذاتي (AR) والفجوات الزمنية المتباطئة (DL) ، التي طورها باسيران عام (٢٠٠١) ، ويتميز هذا النموذج بانه لا يتطلب درجة تكامل متساوية للمتغيرات، كما ان طريقة باسيران تتمتع بخصائص افضل في حالة استخدام السلاسل الزمنية القصيرة (كما في نموذجنا الحالي) مقارنة بالطرق الاخرى في اختبار التكامل المشترك . (طالبي وبرقوق, ٢٠١٥,ص٧) .

يلخص الجدول (٧) نتائج تقدير النموذج ، ويلاحظ ان النموذج المستخدم (١،١،٠،١) (ARDL) وهذا يعني ان النموذج حدد فترة ابطاء واحدة للمتغير المعتمد وصفر لمتغير النمو الاقتصادي وفترة واحدة لكل من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، والشكل رقم (٢) يظهر التفوق النسبي للنموذج المختار من بين النماذج المختارة .

شكل رقم (٢)

التفوق النسبي لنموذج

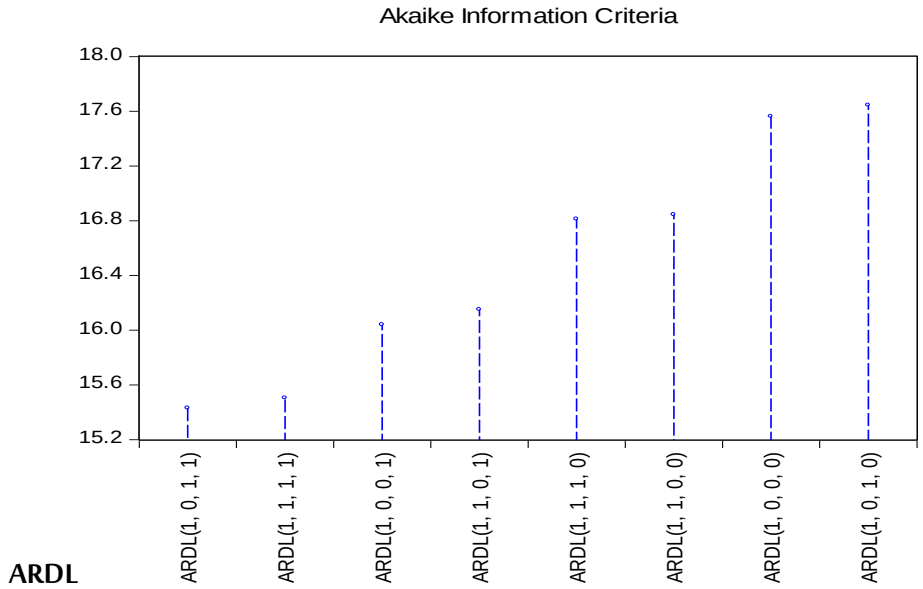

المصدر: نتائج برنامج **E-views 9**

جدول (٧)

نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable FDI
Method ARDL
Model Selection Method (AIC)
Dynamic repressors(1, lag automatic):GGDP,AGDP,X
Number of Models evalulated:8
Selected Model ARDL(1,0, 1,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-O.313448	0.236353	-1.326184	0.2554
GGDP	4.030509	15.49748	0.260075	0.8076
AGDP	759.3031	265.6221	2.858621	0.0460
AGDP(-1)	639.0556	290.8871	2.196919	0.0930
X	-17.85988	12.87244	-1.387451	0.2376
X(-1)	67.46496	10.67712	6.318649	0.0032
C	-7748.869	1830.103	-4.234117	0.0133
R-Squared		0.963172		
Adjusted R-Squared		0.907931		
F- Statistic		17.43566		
Prob.(F- Statistic)		0.007744		
D-W		3.096517		

المصدر : نتائج برنامج **E-views 9**

يلاحظ من الجدول (٧) ان هناك علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع اي ان زيادة كل من النمو الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق , كما يلاحظ ان قيمة (R^2=0.90) اي ان المتغيرات المستقلة تفسر ٩٠% من التغيرات في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر , وان النموذج يتمتع بجودة عالية كما يتبين من احتمالية احصائية F ، وان النموذج لا يعاني من ارتباط ذاتي كما يتضح من اختبار دربن واتسون .

سابعا : اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

لكي نؤكد التكامل المشترك او العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة نلجأ الى استخدام منهج الحدود ، ونتوصل الى احصائية (F) وتقارن مع الحدود العليا والدنيا لبيسران ، فاذا كانت احصائية (F) اكبر من الحدود العليا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة طويلة الاجل او تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ، اما اذا كانت احصائية (F) اقل من الحدود الدنيا نقبل الفرض البديل الذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك او علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة , واذا كانت احصائية (F) تقع بين الحدود العليا والدنيا لبيسران فالنتائج تكون غير محسومة .

ويوضح الجدول (٨) نتائج اختبار الحدود ويتبين ان قيمة (F) اكبر من الحدود العليا لبيسران عند مستوى معنوية (١%) مما يؤكد التكامل المشترك او العلاقة طويلة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر من جهة وكل من النمو الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من جهة اخرى .

جدول (٨)

اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

ARDL Bound Test Null Hypothesis : No Long Run Relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F – Statistic	15.59759	3
Critical Value Bounds		
Significance	1_0 Bound	1_1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر : نتائج برنامج **E-views**٩

الاستنتاجات :

١-تؤكد النتائج المستخرجة من اختبار نموذج ARDL للمدة من (٢٠٠٣-٢٠١٤) وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو في الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه والانفتاح الاقتصادي .

٢-جميع معلمات النموذج مقبولة اقتصاديا" , أي ان كل من الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر التجارة الخارجية والناتج المحلي الاجمالي لهم تأثير ايجابي في معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي في الأجل البعيد .

٣-أسهم الانفتاح الاقتصادي في رفع معدلات النمو , الا ان هذا النمو متأت فقط من القطاع النفطي وهذا ما جعل العراق دولة ريعية .

٤-لم يسهم المناخ الاستثماري في العراق في تحفيز وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمستوى المطلوب بسبب ضعف الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي .

٥-هناك أثر موجب ومعنوي لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية كنمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه ومؤشر الانفتاح الاقتصادي , إلا أن هناك تبايناً موجوداً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية وتركزه بشكل كبير على القطاع النفطي .

التوصيات :-

١- الاستثمار الاجنبي المباشر يجب ان يكون ملائماً للسوق والحاجة العراقية وترك الاستثمارات التي لا تضيف أي تطور للاقتصاد العراقي سوى تحويلة الى سوق استهلاكية كما هو الحال في الوقت الحاضر, اذ اصبح العراق سوقاً استهلاكياً كبيراً لكافة أنواع السلع والخدمات .

٢- الانفتاح الاقتصادي لابد ان يكون معززاً للنمو في كافة القطاعات الاقتصادية وليس قطاع النفط فقط , اي يجب اعادة هيكلة واعمار القطاعات الاقتصادية .

٣- هناك حاجة الى تحسين مناخ الاستثمار لرفع اداء بعض القطاعات الحيوية بما يتماشى والتطورات اتجاه الاستثمارات الخارجية , وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص لغرض تحريك عملية النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل .

٤- ضرورة تطبيق سياسات تنموية واضحه واستراتيجية قطاعية طموحه , وتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية ذات التوجه التصديري نحو القطاعات التي تحظى بميزة تنافسية في الاقتصاد العراقي .

٥- يجب أن يكون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وفق مبدأ الشراكة وذلك لزيادة الخبرة والتجربة ونقل التكنولوجيا المطلوبة , وهو ما يعطي الدولة القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة كخيار استراتيجي خلال المرحلة الحالية .

المصادر

١.بدر الدين طالبي ، وابراهيم برقوقي ، نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) خلال الفترة (١٩٨٠- ٢٠١٤) ، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية .

٢.البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي ، ٢٠٠٣-٢٠١٤ .

٣.رعاد علي ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد ١٥ ، المجلد ٠٢ ، ٢٠١٦ .

٤.صندوق النقد الدولي , دليل ميزان الدفوعات ووضع الاستثمار الدولي , واشنطن , ٢٠٠٩ ,ص١٠٠.

٥.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت ، ٢٠١٥.

٦.هونة البديري ، تحليل وتقويم استراتيجيات التنمية الاقتصادية في العراق والخيارات البديلة للمدة (١٩٩٠- ٢٠٠٩) ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية ، ٢٠١٠.

7.Christine Brandt . University At UIM , economic Growth and openness econometric Analysis for regions preliminary Version VOV 2004.

8.Eldin Mehic ,Sabina Sabina Silajdzic& vesna Babic-Hodvic2013.The impact of FDI on Economic Growth: Some Evidence from southeast ,Europe, Emerging Markets Finance &trade,2013.

9.Hollis cherery , Sherman Robinson and Moshe syncing , Industrialization and Growth , a comparative stocky (New york , ox ford university . press , 2008.

10.OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment , 2000.

11.Olusanya, Samuel olumuyiwa IMPACT of foreign direct investment inflow on Economic Growth in PRE and post deregulated Nigeria economy, a granger causality test 1970-2010, European scientific journal ,2013.

12.Pravakar Sahoo, Geethanjali Nataraj ,Ranjan kumar Dash, Foreign DIRECT Investment in south Asia policy, impact determinants and challenges, springer new Delhi Heidelberg , new york, Dordrecht London,2014.

13.UNCTAD (word investment report 1999: foreign direct investment and the challenge of development t,Geneva and New york,1999.

14.United Nations, Asian Foreign Direct Investment in Africa: Towards ,New Era of Cooperation among Developing Countries.2007.